منحنيات التوجهات

العنف المسلح في جنوب إفريقيا

خلال الأعوام التسعة عشر من تحول جنوب إفريقيا من التمييز العنصري إلى الديمقراطية، حققت الدولة تقدما في جوانب معينة. وفي العديد من النواحي، فإن سكان جنوب إفريقيا قد أصبحوا في حال أفضل بكثير مما كانوا عليه في عام ١٩٩٤ وقد تحسنت جوانب من الصحة العامة. وتراجعت جرائم القتل، بما في ذلك جرائم القتل بالسلاح، بشكل مضطرد منذ عام ١٩٩٤ ويبدو أن التشريعات الوطنية مسؤولة جزئيا عن ذلك، بالرغم من الحاجة إلى المزيد من العمل. وهناك تحسن مماثل في بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية أيضا. ولكن يزال عدم المساواة في الدخل ومعدلات جرائم القتل في جنوب إفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم وتوحي الأدلة المتوفرة أن عدم المساواة يظل محركا رئيسيا للعنف المسلح.

منذ عام ١٩٩٤، تراجعت معدلات جرائم القتل في جنوب إفريقيا بشكل جوهري

يعتبر معدل جرائم القتل في جنوب إفريقيا أعلى من المتوسط العالمي بأربع مرات تقريبا. ووفقا للبيانات المتوفرة، امتلكت جنوب إفريقيا «معدل وفيات عنف مرتفع جدا» منذ عام ١٩٩٤، حيث وصل معدل جرائم القتل السنوي إلى ما يزيد على ٣٠ شخص لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وتم تسجيل أعلى معدل لجرائم القتل في الدولة في عام ١٩٩٤ حيث بلغ ٦٦,٩ شخص لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وتراجع المعدل ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ ليصل إلى ٣٠,٩ شخص بنسبة تراجع وصلت إلى ٥٤٪ (انظر الشكل ٦-١).

يوفر الفصل نبذة عن توجهات العنف المسلح منذ عام ١٩٩٤ مع التركيز على احدث البيانات المتوفرة والتي تغطي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وهو يبرز بعض العوامل التي تبدو أنها تردع وتساهم في العنف المسلح.

يجمع النظام الوطني لمراقبة الوفيات الناجمة عن الإصابات البيانات حول الإصابات القاتلة من المختبرات الطبية والشرعية والمختبرات الجنائية التابعة للدولة. ورغم تغير المساحة التي يغطيها هذا النظام مع مرور الزمن، فمن الممكن استخدام البيانات لأخذ لمحة عن الوفيات العالمية الناجمة عن الاستخدام المتعمد للسلاح على المستوى الوطني لعام ٢٠٠٨. بالنسبة لهذه الفترة، فإن الأسلحة مسؤولة عن ٣٠٪ من جرائم القتل التي وثقها النظام (انظر الشكل ٦-٣). ويستخدم الفصل أيضا البيانات المناطقية للنظام ليبين أن نسبة الوفيات الناجمة عن استخدام الأسلحة تراجعت بنسبة ٥٪ تقريبا في منطقتين مختارتين، غير أن استخدام الأسلحة الحادة (الأسلحة البيضاء) ارتفع قليلا في غاوتينج وارتفع بنسبة ٨٪ في مبومالانجا (انظر الشكل ٦-٤).

الشكل ٦-١: **معدل جرائم القتل لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، ١٩٩٤-٢٠١٢**

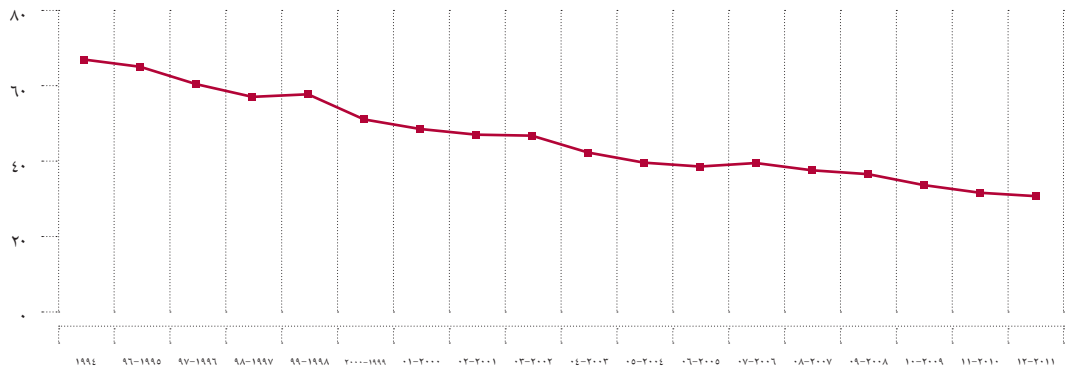

الشكل ٦-٣: **الأسلحة المستخدمة في جرائم القتل عام ٢٠٠٨**

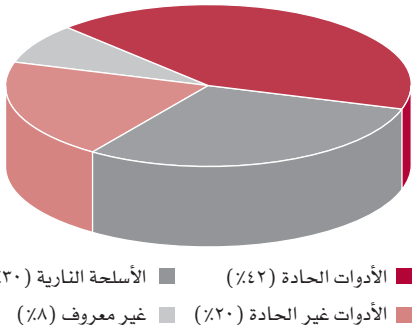

ساهم قانون السيطرة على السلاح في تقليل العنف المسلح

فيما يتعلق بالتشريعات، يجد الفصل أن هناك علاقة ايجابية بين التنفيذ الجزئي لقانون السيطرة على السلاح الصادر عام ٢٠٠٠ وانخفاض جرائم القتل الناجمة عن الأسلحة. وفقا لبحث نشره مجلس البحوث الطبية في جنوب إفريقيا، فقد ساهم القانون في الحد من العنف المسلح. وعلى وجه الخصوص، ترى مقالة منشورة في المجلة الطبية لجنوب إفريقيا لعام ٢٠١٠، والتي تقيم الفرق بين التوجهات في معدلات جرائم القتل الناجمة عن استخدام الأسلحة من غيرها من جرائم القتل بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ انه «وبالرغم من التراجع في معدلات الجرائم في الجانبين، فإن هناك تراجع اكبر وسريع بالنسبة لجرائم القتل الناجمة عن استخدام الأسلحة».

وتؤكد دراسة تكميلية تم نشرها في عام ٢٠١٢ أن هناك ارتباطاً ايجابياً بين التطبيق التدريجي لقانون السيطرة على السلاح والمعدلات المتدنية لجرائم القتل بالأسلحة. ومن خلال مقارنة عدد النساء اللواتي قتلن في عام ١٩٩٩ مع الأعداد من عام ٢٠٠٩، تبين الدراسة وجود انخفاض كبير، حيث كان عدد النساء اللواتي لقين حتفهن نتيجة لإطلاق النار في ٢٠٠٩ اقل بحوالي ٥٢٩ حالة مقارنة مع عام ١٩٩٩»، وهو تراجع مرتبط أيضا بقانون السيطرة على السلاح. وتوحي هذه النتائج بأن تطبيق القانون بصورة أفضل سيؤدي إلى المزيد من التراجع في مستويات جرائم القتل بالأسلحة.

لقد تم قمع ممارسات حفظ الأمن من زمن التمييز العنصري غير أنها لم تتغير بالكامل

يستكشف الفصل أيضا دور شرطة جنوب إفريقيا في تقليل العنف المسلح. وفي الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه الشرطة أداة أساسية في جهود منع العنف المسلح، فإن قدرتها على تأدية هذه الوظيفة مقيدة بمجموعة من المشاكل الداخلية الخطيرة. لقد تم قمع ممارسات حفظ الأمن من زمن التمييز العنصري غير أنها لم تتغير بالكامل ولا يزال هناك الكثير من العمل إذا ما أرادت الشرطة خفض مستويات العنف المسلح، بدلا من زيادتها. ويعتبر تطبيق المزيد من الإصلاحات وتنفيذ الإجراءات المتعلقة باستخدام الشرطة للقوة والأسلحة خطوة هامة ينبغي على الحكومة اتخاذها في هذا الصدد.

وبصورة أعم، لا تزال مفاهيم الفساد وسوء السلوك والافتقار إلى الشفافية في عدد من جهات وهيئات الدولة مستمرة. ويجد الفصل أن قلة البيانات حول أسباب وظروف العنف المسلح تقوض جهود منع العنف المسلح. ويؤدي تحسين توفر البيانات الهامة حول العنف المسلح وإمكانية الوصول إليها إلى تعزيز برامج تخفيض ومنع العنف المسلح الموثق. ومن خلال نشر بيانات تصنف العنف القاتل وغير القاتل سنويا، تستطيع الحكومة أن تبين التزامها بالمعايير الديمقراطية الشفافة. القيام بهذا يساعد الباحثين ومختصي الصحة في صياغة سبل التدخل في العنف المسلح وتقييم البرامج الحالية التي تركز على العوامل المساهمة في العنف مثل تعاطي الكحول وعدم المساواة بين الجنسين.

ويرى الفصل أن هناك ترابط قويا بين المستويات المرتفعة لعدم المساواة والمستويات المرتفعة للعنف المسلح. وكانت نتائج السياسات الوطنية لحكومة جنوب إفريقيا لمعالجة وتقليل مستويات عدم المساواة متواضعة للغاية. ويؤدي تحسين مستوى المساواة الاجتماعية والاقتصادية إلى معالجة بعض الظروف التي تثير العنف ويمكن أن تؤدي إلى نتائج ايجابية في مجال الصحة والرفاهية والأمن.